



قرار رقم (50) لسنة 2014 ميلادية

بشأن اعتماد لائحة تسجيل المرشحين لانتخاب مجلس النواب للمرحلة الانتقالية

بعد الاطلاع:

- على الاعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011 ميلادية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 2013 ميلادية بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والإداري.
- وعلى قانون المراقبات المدنية والتجارية وتعديلاته.
- وعلى محضر اجتماع مجلس المفوضية العادي السابع لسنة 2014 المنعقد بتاريخ 17 أبريل 2014.

قرر:

مادة (1)

تعتمد لائحة تسجيل المرشحين لانتخاب مجلس النواب للمرحلة الانتقالية المرفقة بهذا القرار.

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية وضع القرار موضع التنفيذ.

د. عماد الشاذلي السايح

نائب رئيس مجلس المفوضية

المؤتمر الوطني العام
المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
مجلس المفوضية

لائحة تسجيل المرشحين لانتخاب مجلس النواب المرفقة بقرار مجلس
المفوضية رقم (50) لسنة 2014 ميلادية

بعد الاطلاع:

- على الاعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011 ميلادية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 2013 ميلادية بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والإداري.
- وعلى قانون المراقبات المدنية والتجارية وتعديلاته.
- وعلى محضر اجتماع مجلس المفوضية العادي السابع لسنة 2014 المنعقد بتاريخ 17 أبريل 2014.

أصدرت هذه اللائحة:

الفصل الأول: تعاريفات وأحكام عامة

المادة (1)

مالم يذكر خلاف ذلك، فإن المصطلحات المستخدمة في هذه اللائحة تحمل نفس معاني المصطلحات الواردة في القانون رقم (10) لسنة 2014م والخاص بانتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية، والقانون رقم (8) لسنة 2013 بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، إضافةً إلى ما يلي:

1. **التنافس العام:** هو تنافس انتخابي (مفتوح) يشترك فيه جميع المرشحين المؤهلين من الرجال والنساء.

2. التنافس الخاص: هو تنافس انتخابي (مغلق) يقتصر التنافس فيه على المرشحات المؤهلات من النساء فقط.

3. ورقة اقتراع عامة: هي ورقة الاقتراع التي تجمع جميع المرشحين رجالاً ونساء، تصدرها المفوضية لاستعمالها في التصويت.

4. ورقة اقتراع خاصة: هي ورقة الاقتراع التي تحتوي على المرشحات من النساء فقط، تصدرها المفوضية لاستعمالها في التصويت.

5. المراكز الانتخابية: تشير إلى مجموع المدن التي تتكون منها الدائرة الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة لها، ويشار إليها في الجدول المرفق بالقانون بأسمائها وأرقامها التسلسليّة.

6. مفهوم المرشح: كل شخص يتم تفویضه من قبل المرشح بموجب إجراءات قانونية، ينوب عنه في استكمال ومتابعة الإجراءات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالعملية الانتخابية.

7. مدونة قواعد السلوك: وثيقة تبين للمرشح ما يجب القيام به، والامتثال عنه فيما يتعلق بإجراءات ترشحه، ويصادق عليها بتوقيعه بعد أن يُقر ما جاء بها.

8. ذوو المصلحة: هم الناخبون والمرشحون المؤهلون والمسجلون بالسجلات المعتمدة من قبل المفوضية.

المادة (2)

1. تقرر المفوضية ما إذا كان المتقدم للترشح قد استوفى الشروط المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية.

2. يجب أن تتم عملية التقدم للترشح وفق النظم والإجراءات التي تضعها المفوضية لهذا الغرض بحيث تتضمن عملية الاقتراع أسماء المرشحين الذين تمت المصادقة عليهم من قبل المفوضية.

3. يجب على كل مرشح ملء النماذج المعدة من قبل المفوضية لقبول تسجيله في قائمة المرشحين.

4. تعلن المفوضية عن الآجال الزمنية المحددة لإتمام كافة الإجراءات المتعلقة بالتقدم للترشح.

5. يلتزم كل متقدم للترشح بإتباع ما تتضمنه وثيقة قواعد السلوك الملحة بهذه اللائحة.

(3) المادة

في إطار التنافس على مقاعد مجلس النواب، سوف يكون هناك نمطين من التنافس الانتخابي، **أولهما**: التنافس الانتخابي (العام)، وهو تنافس يجري على المقاعد المخصصة للمركز الانتخابي (عدا تلك المخصصة للنساء والمحددة قانوناً) من قبل جميع المرشحين المؤهلين رجالاً ونساء، ويتم ذلك بواسطة ورقة اقتراع عامة.

وثانيهما: التنافس الانتخابي (الخاص)، ويقتصر فيه التنافس على المقاعد المخصصة للنساء في المراكز الانتخابية المشار إليها في القانون، ويتم ذلك بواسطة ورقة اقتراع خاصة.

(4) المادة

توزيع المقاعد (32) الأثنان وثلاثون المخصصة للتنافس الخاص (النساء) على (39) مركزاً انتخابياً بعدد محدد لكل منها قانوناً، ويشترك في الاقتراع عليها جميع الناخبين المسجلين في المراكز الانتخابية المخصصة لها تلك المقاعد من الرجال والنساء.

الفصل الثاني: التقدم للترشح وفق النظام الانتخابي

(5) المادة

شروط التقدم للترشح

بالإضافة إلى توفر شروط الناخب، فإن المرشح لانتخاب مجلس النواب يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

1. أن يكون قد أتم 25 سنة من عمره يوم التقدم للترشح.
2. أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الجامعية أو ما يعادلها.
3. لا يكون عضواً بمجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، أو أحد موظفي إدارتها العامة، أو لجانها الفرعية، أو مراكز الاقتراع.
4. لا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية، أو جنحة مخلة بالشرف، أو بالأمانة، مالم يرد إليه اعتباره.
5. أن يزكي من قبل مائة ناخب مسجلين بدائرة الانتخابية.
6. أن يودع في حساب المفوضية مبلغاً مالياً وقدره (500 دينار) غير قابل للرد.
7. أن يصادق عليه من قبل هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة.

المادة (6)

ضوابط التقدم للترشح

على المتقدم للترشح الالتزام بالضوابط التالية:

1. عدم التسجيل في أكثر من مركز انتخابي واحد.
2. عدم الجمع بين التناصفيين العام والخاص.
3. لا تقبل الوكالة في التقدم بطلب الترشح، ويسمح بذلك فيما يتعلق بمتابعة واستكمال الإجراءات ذات العلاقة بترشحه.
4. يحق للمتقدم سحب ترشحه قبل أن يتم قبوله والمصادقة عليه في القوائم النهائية المعلن عنها من قبل المفوضية، ولا يسمح له بعد ذلك.

المادة (7)

متطلبات التقدم للترشح

على من يرغب في التقدم للترشح أن يقوم بتبني النماذج المعدة لهذا الغرض والصادرة عن المفوضية، على أن ترافق تلك النماذج بالمستندات التالية:

1. كتيب العائلة أو إفادة إدارية من السجل المدني.
2. البطاقة الشخصية، أو جواز سفر.
3. نموذج هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة.
4. المؤهل العلمي بما لا يقل عن شهادة إتمام الدارسة الجامعية أو ما يعادلها.
5. نموذج السيرة الذاتية المعد من قبل المفوضية.
6. شهادة الخلو من السوابق.
7. قائمة تزكية مصدقة من محرر العقود، تتضمن ما لا يقل عن أسم وتوقيع (100) ناخب مسجلين في الدائرة الانتخابية المتقدم إليها.
8. يجب أن تحتوي قائمة التزكية على البيانات التالية: اسم الناخب، الرقم الوطني، الدائرة الانتخابية، التوقيع.
9. الإيصال المالي للرسوم المستوجبة على المتقدم للترشح بقيمة (500) خمسمائه دينار ليبي غير قابلة للرجوع في جميع الأحوال، تودع في حساب مكتب اللجنة الانتخابية المتقدم في نطاقها المترشح.

10. ما يفيد بفتح حساب في أحد المصارف المحلية، متضمناً رقم الحساب الخاص بحملة الدعاية الانتخابية.

11. على المترشح تسمية من يفوضهم في استكمال إجراءات التسجيل والتواصل مع مكتب اللجنة الانتخابية في كل ما يستجد من إجراءات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمرشح على وجه الخصوص، والعملية الانتخابية عموماً.

12. عدد صورتين شخصيتين.

13. نسخة موقعة من مدونة قواعد السلوك.

المادة (8)

آليات الترشح

بعد قيام المفوضية بالإعلان عن بداية ونهاية فترة التسجيل وفق التواريخ المحددة لذلك، يجب على المقدمين للترشح إتباع الآتي:

1. تقدم طلبات الترشح مرفقة بالمستندات المطلوبة إلى مكتب اللجنة الانتخابية الواقع في نطاقها المترشح.

2. لا تقبل أية طلبات غير مستوفية لشروط التقدم للترشح أو متطلباته.

3. في حالة قبول طلب المقدم للترشح، يمنح المقدم ما يفيده باستيفائه لكافة المتطلبات متضمناً وقت وتاريخ التسجيل.

4. تحال المستندات الأصلية إلى الإدارة العامة، ويحتفظ بنسخة مطابقة من المستندات بمكتب اللجنة الانتخابية.

5. يعتمد تسلسل أسماء المرشحين في ورقة الاقتراع من قبل المفوضية حسب تواريخ تسجيل المترشحين.

الفصل الثالث: مراجعة طلبات التقدم للترشح

المادة (9)

المدة الزمنية لتسجيل المرشحين

تقوم المفوضية بالإعلان عن موعد بدء وانتهاء إجراءات عملية تسجيل المرشحين في وسائل الإعلام المختلفة، وتنتمي عملية التسجيل وفقاً للمدة الزمنية التي تحددها المفوضية.

المادة (10)

التحقق من ضوابط الترشح

يقوم مكتب اللجنة الانتخابية بمراجعة وتدقيق كافة طلبات المتقدمين للترشح، والتأكد من استيفاء متطلبات وضوابط الترشح الواردة بالمادتين رقمي (6) و(7) من هذه اللائحة، وفي حال الإخلال بأحد تلك المتطلبات يتم استبعاد طلب المترشح، وإلغاء ما ترتب عليه من إجراءات، ويتم الاتصال بالمترشح أو من فوضه ويلغ بالاستبعاد خلال أسبوع من تاريخ انتهاء تقديم طلبات التقدم للترشح.

المادة (11)

نشر القوائم الأولية

تقوم المفوضية بنشر القوائم الأولية لأسماء المرشحين المقبولة لديها في مكاتب اللجان الانتخابية المسجلين بها، وعلى ذوي المصلحة مباشرة إجراءات الطعون والتظلمات فيما ورد بالقوائم المشار إليها.

المادة (12)

الطعون

1. لكل ذي مصلحة حق الطعن في أي إجراء من مراحل العملية الانتخابية خلال (48 ساعة) من تاريخ حصول الواقعة محل الطعن.
2. على الطاعن تقديم طعنه مباشرةً إلى المحكمة المختصة (المحكمة الجزئية) الواقعة في نطاق الدائرة الانتخابية المسجل بها.
3. على قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الجزئية الفصل في الطعن في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطعن.
4. للطاعن أن يستأنف الحكم الصادر عن قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الجزئية أمام رئيس المحكمة الابتدائية خلال خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم دون الحاجة لإعلانه.
5. يتم الاستئناف في جلسة واحدة، وعلى ضوء ما قدم من مستندات خلال خمسة أيام من تاريخ الاستئناف، ويكون الحكم الصادر في الاستئناف باتاً يتعين على المفوضية تفيذه، وعلى المحكمة إحالة الأحكام الصادرة عنها للمفوضية.
6. للمفوضية حق النظر والبت في التظلمات المتعلقة بالأخطاء المادية لتسجيل المرشحين، وفي الأحوال التالية:

- أ. تسجيل بيانات المترشح بشكل خاطئ.
- ب. إذا كان المترشح مسجلاً أكثر من مرة واحدة.
7. تأخذ المفوضية بعين الاعتبار شكاوى الأفراد الذين لم تدرج أسمائهم في القوائم الأولية للمترشحين على الرغم من تقديمهم لذلك، وبما يتفق مع القانون ولائحته التنفيذية.

المادة (13)

المراجعة النهائية

بعد انتهاء المدة الزمنية المحددة للطعون واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، تقوم المفوضية بمراجعة نهائية لكافة المترشحين الواردة أسماؤهم في القوائم الأولية للتأكد من عدم الإخلال بضوابط الترشح بعد إجراء التعديلات الناتجة عن الطعون.

المادة (14)

المصادقة والنشر

بعد استكمال إجراءات المراجعة النهائية، تقوم المفوضية بالمصادقة على أسماء المترشحين، وتعلن عن ذلك من خلال نشر القوائم النهائية في مكاتب اللجان الانتخابية المقيدين بها، وفي وسائل الإعلام المختلفة.

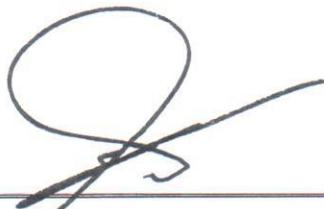
الفصل الرابع: أحكام عامة

المادة (15)

يلتزم جميع المترشحين بكافة القوانين واللوائح المنظمة للعملية الانتخابية، ويحق للمفوضية استبعاد أي من المترشحين في حالة مخالفته للقوانين والنظم ذات الصلة.

المادة (16)

للمفوضية الحق في اتخاذ كافة الإجراءات والقواعد الالزمة لإنجاز عملية تسجيل المترشحين.



المادة (17)

مع عدم الإخلال بأي عقوبات أشد منصوص عليها في القوانين الأخرى ذات العلاقة، تطبق أحكام الفصل الثامن من القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب في كل ما يتعلق بالمخالفات التي تقع من المترشح أثناء مراحل العملية الانتخابية.

مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات



قرارات مجلس المفوضية